السياسة العالمية والمحاكم الأمريكية والصمت السوداني (1)

ثلاثة أو اربعة أخبار توالت في الشهر الأخير ولم تلق الاستجابة التي يستحقها –

والخبر الأول حول قرار مجلس الأمن 2265 (2016)

والذي تم وضع السودان بمقتضاه في الفصل السابع والخبر الثاني : حول المحاكم الأمريكية التي تفرض في عقوبات اسطورية على السودان ، بدعوي مساهمته في تفجير الباخرة كول في اليمن وتفجيرات سفارتي كينيا وتنزانيا .

والخبر الثالث : ما رأيناه في قنوات التواصل الاجتماعي من قاطرة تسير من دون سائق وقد اصطادت عربة براكبها إلي أن سيطر عليها أحد العامة .

والخبر الرابع : خبر تسريب امتحانات الشهادة الثانوية والذي تم تخفيفه بابرازه كحالات غش.

ومجموع هذه الأخبار يشكل مرجعية في أمر السودان في الداخل والخارج وكأنّ مقصورة القيادة الخالية وإلا فاين ردود الفعل؟ وأين المدارسات حول هذه الأحداث المفصلية أم صبحنا قدريين ولسان حالنا – يقول ضربوا الأمور على عينه ، قال خسرانة خسرانة .

وبما أنه لكل حدث حديث ولكل أمر رد فعل ، فلابد أن يدور حوار ويبدو أن قرار مجلس الأمن يحمل ويتضمن كيفية الخروج من مآلاته ، وإن تم التداول فيمكن بسط خارطة طريق للخروج من هذا الشرك والأفضل تجنب الوقوع في الشرك من السعي من الخروج منه وقبل أن يقع الفأس في الرأس – فهل يا تري وزارة الخارجية متنبهة لذلك .

أما بالنسبة للأمر الثاني ، المتعلق بالمحاكم الأمريكية فما اره أن تقوم منظمات المجتمع المدني ، النيابة العامة برفع قضايا مماثلة أما القضاء السوداني أو حتى دائرة القضاء الإفريقي ضد الخسائر التي ألمت بالسودان جراء قصف مصنع الشفاء وجراء العقوبات الاقتصادية الأخري وقد تكسب الحكومة بعضها محققة نظريا مطلوبات علي الدولة الأمريكية تبلغ عشرات المليارات من الدولارات وحينما يحين أوان التسويات والحلول السياسية يكون لديك ملفات مطالبات بالمليارات ، ولهم كذلك. مطالب. ومن. هنا تبدأ التسوية. وتكون بشطب الأصفار بد.لا أن تذهب مقيد ومكتوف الأيدي .

أما الامر الثالث والرابع ، فهما رسالتان حول حالة الدولة وتدني الكفاءة الإدارية وانعدام الرقابة والإفلاس الاخلاقي والفكري حتى اصبح هناك في كل مصلحة دولة موازية تبيع المصالح المتعلقة بالمواطنين في الدولة. وكان الأولي بالدولة الاعتراف بتسريب الإمتحان وأن التسريب حدث في نطاق ضيق بين بعض الطلبة الاجانب. وأنه تم احتوائه ولم يتسرب إلى الجموع المعنية به – أي طلاب السودان بدلا من المنطوق الذي يتحاشي الحقيقة ويذهب بمصداقية الوزارة ، أما أمر القاطرة فكان على إدارة السكك الحديدية تغذية الرأي العام ببيان

، وهل فعلا أن هناك قاطرة تحركت بدون سائق – وملأ الفراغات التي ملأها هواة التواصل الاجتماعي حتى تبدو السكك الحديدية مسخرة وكل هذه الأحداث والقضايا الصغيرة والكبيرة تمثل رسالة لأهل الحكم والمجتمع – وبعضها مرتبط بغياب استراتيجية للحراك الخارجي وبعضها مرتبط باضمحلال قيمة الجنيه السوداني وضغوط الحياة حتى أصبحت الضمائر خاوية والبطون الجائعة لا تعرف المعاني العاليات . وأصبحت هناك خطوط موازية وقنوات كاملة تبيع خدمات الحكومة بصورة ناجزة وسريعة ومن يريد هذه الخدمات في القنوات المشروعة عليه أن يستعد للبهدلة والتسويف والصفوف – وما يبدو لي أن كبار المسئولين تعبوا من الملاحقة والمتابعة وما عاد لديهم طاقة – وهنا شيء طبيعي في النظم البيروقراطية ومع التكدس الإداري واضمحلال الجنيه.

والسلام .

أ.د. حسن مكي محمد أحمد